عدنان عبدالصمد

خلف دميثير

م.محمد الهدية

محمد هايف ود.محمد الحويلة

تكليف لجنة المال العام بالتحقيق في حفظ البلاغات وأسبابها والشكوى المقدمة من رئيس هيئة مكافحة الفساد ضد مجلس الأمناء

علي الدقباسي والشيخ محمد العبدالله

عبدالله الرومي

د.عادل الدمخي ود.وليد الطبطبائي ود.عبدالكريم الكندري ورياض العدساني

الإمام الصادق كان البلسم الذي وأد الفتنة.

قانون البصمة الوراثية انحرف عن التشريع وخالف الشريعة الاسلامية، وكثير من المشايخ افتوا بعدم نسب الأبناء عن طريق هذا القانون.

لم يكن هدف الحكومة من إقرار القانون الكشف عن المجرمين بل هدفهم كان فتح ملفات الجنسية.

ولا يجوز نفي النسب باستخدام البصمة الوراثية.

نرفض الإرهاب الذي مارسته الحكومة في ترويع وارهاب المواطنين في قضية سحب الجناسي ولم تلجأ الحكومة إلى المحكم الكويتية لإثبات صحة ادعاءاتها.

تقدمت بقانون إلى اللجنة التشريعية لتمكين المحكمة الادارية من النظر في سحب الجناسي، يجب ان تكون الحكومة محايدة في قضية سحب الجناسي.

تقدمنا بقانون لتجنيس أبناء الكويتيات فالكويتيون سواسية فالكويتية سوف يحق لها تجنيس أبنائها وفق القانون.

وكذلك قضية الحبس الاحتياطي في النيابة 21 يوما وفي النيابة 4 أيام وسنعدل القانون وسنعيده إلى ما كان عليه من قبل.

قانون الاحداث تم تقليل سن الحدث إلى 16 عاما وهذا طفل ويعامل معاملة الطفل وللأسف الحكومة توقع على الاتفاقيات وتنقضها داخليا وتقدمنا بقانون وأن نتعاون في هذا المجال.

قانون المسيء منحرف تشريعيا في المجلس السابق فُصل لإقصاء سياسيين ونطلب التعاون لالغاء هذا القانون.

قضية البدون فهم مشاكلهم كثيرة وليس لهم الا بطاقة خضراء ولا تجدد إلا بأمر من اللجنة المركزية ولا تصرف لهم أموالهم إلا بالبطاقة فكيف يعيشون؟!

انخفاض اسعار النفط فطالب سموه بالترشيد ولكن سموه قال مع الحرص والتخفيف على محدودي الدخل.

الحكومة أرعبت المواطنين بأن الدولة سوف تنهار وتريد ان تنقض على جيب المواطن بزيادة البنزين والكهرباء والماء وهذه القضايا سوف تعدل بتشريعات للتخفيف عن كاهل المواطن.

هموم المواطن كثيرة ومنها الصحة ونشد على يد وزير الصحة الحالي ونتوسم فيه الاصلاح وعليه فتح الملفات السابقة بخصوص صفقات الأدوية الفاسدة.

● مرزوق الغانم: ترفع الجلسة إلى صباح يوم الثلاثاء الساعة العاشرة صباحا.

الهاشم: سنظل مستمرين لتحقيق رؤية صاحب السمو وبعد نظره الاستراتيجي

كاشفاً عن إنجاز 7 فصول تشريعية وفق خطة مبرمجة زمنياً
الهيفي: مشروع التقاليد البرلمانية لوزارة «الأمة» يعزز علاقة السلطتين

كشف الوكيل المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات د.أحمد براك الهيفي عن إنجاز مدونة التقاليد البرلمانية للفصل التشريعي الثاني، وبذلك تكون وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة أنجزت مدونة التقاليد البرلمانية في 7 فصول تشريعية هي الأول والثاني والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر.

وقال د.الهيفي، الذي يترأس فريق إعداد السوابق والتقاليد البرلمانية، إن العمل متواصل للانتهاء من مشروع استخراج السوابق والتقاليد البرلمانية في كل الفصول التشريعية ليصبح لدى الكويت مدونة للتقاليد البرلمانية طوال تاريخ الحياة النيابية، وهو ما يعد إنجازا نوعيا لوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة يأتي في سياق دورها الأساسي الذي أنشئت من اجله سنة 1998 هو إعداد أسس ووسائل وأساليب التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المسائل التي يختص بها المجلس واقتراح تطويرها.

وقال د.الهيفي إن مدونة التقاليد البرلمانية تسهل على الحكومة ومجلس الأمة الكثير من الأمور التي لا يوجد نص يحكمها ويضيء الطريق أمام السلطتين في تعامل كل منهما مع الآخر.

د. احمد الهيفي

السوابق البرلمانية من أهم المصادر التي تعتمد عليها برلمانات العالم

ولفت د.الهيفي إلى أن من السوابق المهمة في الفصل التشريعي الثاني هي حق الوزير المنتخب (المحلل) من الترشح لمنصب رئيس المجلس أو أي من مناصب مكتب المجلس وحدث ذلك في افتتاح الفصل التشريعي الثاني بجلسة 7 فبراير 1967 عندما تقدم للتنافس على منصب رئيس المجلس وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء يوسف السيد هاشم الرفاعي أمام أحمد زيد السرحان وكان الرفاعي عين وزيرا بعد نجاحه في الانتخابات وحصل على 19 صوتا مقابل 22 صوتا للسرحان، حيث امتنعت الحكومة عن التصويت لكفالة الحيادية في الانتخابات، حيث إن أحد المنافسين ضمن التشكيل الحكومي ولم يخسر الرفاعي منصبه الوزاري بالرغم من خسارته منصب الرئيس.

وأوضح د.الهيفي أن العمل متواصل لاستخراج السوابق والتقاليد البرلمانية في الفصل التشريعي الثالث عقب الانتهاء من مرحلة المراجعة للفصل التشريعي الثاني، وذلك وفق جدول زمني دقيق حيث يتم توزيع عدد مضابط كل فصل تشريعي على عدد الشهور المحددة للانتهاء من الفصل التشريعي ومن ثم يتم احتساب عدد المضابط المطلوب إنجازها كل شهر وتجري عملية متابعة دورية أسبوعية ونصف شهرية للتأكد من الإنجاز الشهري المطلوب التزاما بالجدول الزمني، موضحا أن هذه الخطة المبرمجة زمنيا كانت وراء نجاح الوزارة في انجاز هذا المشروع بنسبة 100٪ عندما كان مدرجا ضمن مشاريع خطة التنمية 2015/ 2016.

وأكد د.الهيفي ان السوابق البرلمانية تعد من أهم المصادر التي تعتمد عليها برلمانات العالم في ممارسة عملها، وتزداد تلك الأهمية وتقل حسب نظام كل برلمان وما إذا كانت له لائحة داخلية تنظم عمله أم انه يعتمد فقط على السوابق والتقاليد البرلمانية غير المدونة في لائحة كمصدر وحيد لتنظيم العمل وإيجاد الحلول العملية في بعض المواقف البرلمانية التي تثار أثناء قيام البرلمان بأداء دوره الرقابي والتشريعي.

وأوضح د.الهيفي أن مجلس الأمة تنظمه اللائحة الداخلية للمجلس الصادرة بموجب القانون رقم 12 لسنة 1963 الذي عدل أكثر من مرة كان نهايتها بالقانونين رقمي 8 و63 لسنة 2007 إلا أن هذا التنظيم القانوني لعمل المجلس بموجب تلك اللائحة لم يغن أبدا عن اللجوء إلى السوابق البرلمانية في تجاوز الكثير من الصعوبات التي كانت تعتري عمل المجلس ليس قصورا في اللائحة وإنما لمستجدات قد تطرأ أو تفاصيل دقيقة قد لا تكون في ذهن المشرع عند وضعه اللائحة.

ويقوم على هذا المشروع فريق عمل يقوده د.أحمد الهيفي رئيسا ويضم الفريق الوكيل المساعد لقطاع الشؤون الإدارية والمالية قيس سعود البدر نائبا لرئيس الفريق والأعضاء المستشارين د.أحمد علي اللقاني وأسامة جلال وعثمان أمين ومدير إدارة الدراسات التشريعية نادية العبدالغفور ورئيس قسم دراسة الاقتراحات بقوانين أشواق عاصي العنزي، وأيضا المستشار وسيم كمال سويلم الذي شارك في نسبة كبيرة من إنجاز الفصل التشريعي الثاني قبل انتهاء إعارته وعودته إلى مصر.

قطاع البحوث يحقق نسبة 95٪ من الخطة السنوية للقطاع

أقام قطاع البحوث ونظم المعلومات بمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة اجتماعا عاما لموظفي القطاع بمناسبة متابعة الخطة السنوية للقطاع.

وصرح الوكيل المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات بمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.أحمد الهيفي بأن نسبة الأعمال التي تم إنجازها وفقا لمتطلبات الخطة السنوية لقطاع البحوث بلغت 95٪.

من جانبها، قدمت مديرة إدارة الدراسات التشريعية نادية العبدالغفور عرضا بينت فيه أهم ما حققته من إنجازات وكان من أهمها طباعة موسوعة السوابق والتقاليد البرلمانية والتي لاقت رواجا كبيرا بالنسبة للقارئ والمهتم بالشأن البرلماني وكتاب أحكام المحكمة الدستورية المتعلقة بالشأن البرلماني، ثم قدم مدير إدارة الدراسات السياسية والاقتصادية د.فالح العجمي عرضا بين فيه أهم إنجازات إدارته وكان أهمها إقامة ندوات توعوية لموظفي الوزارة وكذلك استطلاع الرأي على البوابة الرسمية الإلكترونية للكويت والذي لاقى إقبالا كبيرا من مرتادي الموقع.

ثم تناولت رئيسة قسم الدعم الفني بإدارة مركز نظم المعلومات تهاني العيباني عرضا بينت فيه أهم إنجازات الإدارة ومنها إتاحة البوابة البرلمانية والسؤال البرلماني وكل الخدمات البرلمانية للجمهور وسهولة الاطلاع عليها بما يخدم شريحة كبيرة من المجتمع الكويتي وكذلك تحويل معظم الأعمال الإدارية بمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة من يدوي إلى إلكتروني بما يوفر وقتا كبيرا بالمقارنة بالدورة المستندية، وكذلك التراسل الإلكتروني مع وزارات الدولة وخدمة الاستئذان على الهواتف الذكية.

وأضاف د.الهيفي أن ما حققه قطاع البحوث من إنجازات كان نتيجة العمل المثمر والجاد في سبيل تحقيق هذه الأهداف ولوجود رؤية ورسالة نسعى دائما للوصول إليها.

نص الطلبات المقدمة أثناء الجلسة

الطلب الأول

1 ـ تكليف لجنة حماية المال العام بإعادة التحقيق في موضوعات سبق وان درستها اللجنة في فصول تشريعية سابقة وهي:

● المآخذ والملاحظات التي أوردها تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2014/ 2015 حول ميزانية الهيئة العامة للاستثمار والمتضمنة الملاحظات التي شابت الفريق القانوني المكلف بمتابعة قضايا التجاوزات التي حدثت في الاستثمارات الاسبانية سابقا.

● التجاوزات التي طالت شركة المجموعة العقارية الكويتية وشركة بروجكتس الكويت ـ البحرين.

● جميع الملاحظات التي تخص شركة المشروعات السياحية لسوء استغلال الموقع الاستثماري ما ضيع إيرادات على الدولة.

● جميع الملاحظات التي تخص شركة النقل العام الخاصة بسوء استغلال الموقع الاستثماري ما ضيع إيرادات على الدولة.

2 ـ التحقيق في التوصية المقدمة من بعض الأعضاء أثناء مناقشة مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2007/ 2008.

3 ـ التحقيق في كل ما قدمه العضو السابق من مستندات ووثائق في جلسة 21 /11/ 2007.

4 ـ ملاحظات وتقارير ديوان المحاسبة بالمخالفات بشأن الشركة الوطنية للاوفست التابعة للهيئة العامة للاستثمار.

5 ـ تعثر التعاقد بشأن عقد خدمات التخطيط والإشراف لمشروع اعادة تأهيل البيئة من قبل هيئة التعويضات.

6 ـ كل ما يتصل بعمليات تهريب وقود الديزل.

7 ـ بحث طلبات التنازل عن الاستراحات وفق قرارات المجلس البلدي.

8 ـ ما شاب اجراءات منح وتسوية القرض الروسي من سلبيات.

9 ـ المخالفات التي شابت مشروع انشاء وصيانة استاد جابر.

10 ـ المخالفات التي شابت مشروع انشاء جسر جابر.

11 ـ المخالفات والملاحظات على مكتب الاستثمار في لندن.

الطلب الثاني

2 ـ تكليف لجنة المال العام بالتحقيق في حفظ البلاغات واسبابها والشكوى المقدمة من رئيس هيئة مكافحة الفساد ضد مجلس الامناء والمقدمة منهم ضده او الخلاف في المجلس ذاته على ان تقدم تقريرها للمجلس خلال 3 اشهر.
(موافقة عامة)

الطلب الثالث

3 ـ تكليف لجنة حماية المال العام بالتحقيق في الوقائع المتعلقة بتخصيص حيازات زراعية وجواخير من قبل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لشركات صورية اسست ورخصت بموجب مستندات مزورة لبعض قيادات تلك الهيئة وبعض المسؤولين في وزارة التجارة والصناعة واقاربهم من دون وجه حق بالمخالفة للقانون واللوائح المنظمة لذلك.

استنادا الى كتاب وزارة الداخلية رقم 6330 بتاريخ 17/ 8/ 2015 الصادر من الفريق سليمان الفهد وكيل وزارة الداخلية بخصوص وجود عدد 18 شركة صورية رخصت بموجب اوراق مزورة بغرض الحصول على حيازات زراعية من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بغير وجه حق وبالمخالفة للقانون واللوائح المنظمة لذلك، حيث تختص اللجنة بالتحقيق بما يلي:

1 ـ تحديد مسؤولية موظفي الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ووزارة التجارة والصناعة والمالية وادارة املاك الدولة والبلدية في اصدار قرار التراخيص وتخصيص حيازات زراعية لشركات وهمية وصورية بموجب مستندات واوراق مزورة وصولا الى الحصول على حيازات زراعية وجواخير من دون وجه حق وبالمخالفة للقانون رقم «1993/94» بشأن انشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية المعدل بقانون رقم 24 لسنة 2015 والقرار الاداري رقم 911 لسنة 2010 بشأن تنظيم العلاقة بين الهيئة وحائزي القسائم الزراعية، وكذا شروط وضوابط تأهيل الشركات المعلن عنها لمشروعات الأمن الغذائي والانتاج الحيواني والزراعي والتي على أساسها يتم التخصيص وكذلك مسؤوليتهم عن اصدار تراخيص والحصول على حيازات زراعية لانفسهم واقاربهم بغير حق، على ان تنتهي اللجنة من أعمالها في مدة اقصاها 3 أشهر من تاريخ التكليف.
«موافقة عامة»

الطلب الرابع

تكليف لجنة حماية المال العام بالتحقيق في كل ما اثير من موضوعات وقضايا خاصة بشركة الخطوط الجوية الكويتية وكذلك بخصوص فحص عقود شراء وتأجير الطائرات وتعيينات الموظفين والعاملين الأخيرة.

الطلب الخامس

طلب تشكيل لجنة شؤون الزراعة والثروة السمكية والطيور.
تمت الموافقة وتشكيل اللجنة.

الطلب السادس

سحب مشروع القانون بانشاء الهيئة العامة لمدينة الحرير وجزيرة بوبيان وميناء مبارك الكبير من اللجنة المالية الى لجنة المرافق العامة.
تم سحب الطلب.

الطلب السابع

طلب اعادة تقريري اللجنة المالية الى اللجنة وهما مشروع القانون بمساهمة الكويت في رأسمال بنك الاستثمار الآسيوي ومشروع قانون بالاذن للحكومة باخذ مبلغ من الاحتياطي العام لسداد باقي ديون الخطوط الجوية الكويتية.
واقترحت الرئاسة ان تناقش اللجنة هذين التقريرين في اول اجتماع قادم للجنة المالية ويتم ابقاؤهما على جدول الأعمال.

الطلب الثامن

انتخاب 4 أعضاء للبرلمان العربي وفاز بالعضوية النواب عسكر العنزي وعلي الدقباسي ووليد الطبطبائي وخالد العتيبي.

الطلب التاسع

تكليف اللجنة التعليمية بالتحقيق في الشهادات المزورة والاجازات العلمية غير المعتمدة وتسريب اختبارات الثانوية العامة والبعثات والتعيينات في جامعة الكويت وهيئة التطبيقي على ان تقدم التقرير خلال 3 أشهر.
«موافقة عامة».